التحولات في النظام الإحصائي بالمملكة المغربية وتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات

قدمه: محمد بريش
مستشار مدير الإحصاء
المملكة المغربية (المندوبية السامية للتخطيط)

5 – 7 أبريل 2016
أنقرة، تركيا

1- خصائص ومكونات النظام الوطني للمعلومات الإحصائية بالمملكة المغربية

- في مجمله غير متمركز؛
- يخضع لإطار قانوني متقادم (يعود إلى نهاية الستينات)؛
- منها ما هو تابع لمؤسسات الدولة (عمومي) ومنها ما هو تابع لمؤسسات شبه عمومية أو خاصة؛
- القطاع العمومي يتألف من عدة وحدات قطاعية لإنتاج المعلومات الإحصائية؛
- المندوبية السامية للتخطيط نواة هذا النظام.
- تتنوع أشغال هذه الوحدات بين إنجاز البحوث وتجميع واستغلال الإحصائيات الإدارية وإنجاز الدراسات ونشرها؛

2- مجالات تدخل مكونات النظام الإحصائي الوطني

- تغطي مكونات النظام الوطني للمعلومات الإحصائية مختلف مجالات الحياة وهي مرتبطة في مجملها بمجال تدخل الإدارة التابعة لها؛

- على مستوى الإنتاج: من بين المجالات التي تغطيها أشغال مكونات النظام الوطني للمعلومات الإحصائية: السكان والديمغرافيا، الصحة، التعليم والتكوين، السكن، الفلاحة والصيد البحري، الوحدات الإنتاجية الصناعية والتجارية والخدماتية، الخ.

- على المستوى الجغرافي: معلومات متوفرة على مستوى أصغر وحدة ترابية لكن في بعض المجالات فقط.

3- التحديات الآنية للنظام الإحصائي الوطني

- ورش الجهوية الموسعة ومتطلبات المجالس الجهوية والمجالس المنتخبة؛
- التزامات المغرب الدولية وخصوصا تجاه أهداف التنمية المستدامة
- متطلبات الفاعلين الوطنيين الاقتصاديين والاجتماعيين تحتم :

⇦ توفير المعلومات والإحصاءات لما لها من دور كبير في خدمة متخذي القرار (بالقطاعين الحكومي والخاص) لتمكينهم من صياغة السياسات المبنية على مؤشرات وإحصائيات موضوعية، الشيء الذي يتطلب العمل على تطوير قواعد البيانات والمعلومات الإحصائية؛

3- التحديات الآنية للنظام الإحصائي الوطني

⇦إعدة النظر في كيفية تلبية الاحتياجات الجديدة في الإحصاء: الاعتماد على السجلات الإدارية بدل المسوحات الميدانية نظرا للكلفة المرتفعة لهذه الأخيرة؛

⇦الاعتماد على مصادر جديدة وغير تقليدية للمعلومات (البيانات الضخمة) وهو ما يتطلب تطوير آليات جديدة للتعامل مع هذه البيانات، وتغيير النظرة التقليدية للأنظمة الإحصائية لمصادر البيانات؛

⇦ ضرورة الالتزام بمعايير الجودة الإحصائية وتبني منهجة وتعاريف تمكن من المقارانات الدولية (المعايير الدولية)؛

⇦ تبني مجالات إحصائية جديدة مع ما يتطلبه ذلك من قياس لمتغيرات طارئة (التنمية المستدامة كمثال)؛

3- التحديات الآنية للنظام الإحصائي الوطني

- المؤشرات المطلوبة كثيرة جداً ومتنوعة وتشمل العديد من الميادين بشكل قد يفوق قدرة بعض الأنظمة الإحصائية على متابعتها؛
- هذه البيانات تتطلب توفر أنظمة وعمليات وبنية تحتية تحتاج إلى استثمارات مكلفة

4- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: اعتبارات أولية

لرفع هذه التحديات وتوفير المؤشرات المطلوبة يجب :

- القيام بتشخيص لحالة النظام الإحصائي الوطني لمعرفة مجالات التحسين المستقبلية والاستفادة من تجربة أهداف الألفية للتنمية؛
- الاستفادة من التجارب الوطنية وكذلك الدولية من خلال التعرف على مجالات التطوير والتحسين التي قامت بها الأنظمة الإحصائية في بعض دول العالم للاستفادة منها؛
- توظيف التقنية الحديثة في كافة مجالات العمل الإحصائي، خصوصا أثناء عملية تجميع المعطيات بالميدان لتحسين الجودة وتقليص آجال نشر المعلومات؛

4- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: اعتبارات أولية

- إعادة النظر في الوظيفة والدور الذي يمكن أن تلعبه السجلات الإدارية وبعض الوثائق الأخرى في توفير الإحصائيات؛
- تعزيز القدرات الإحصائية خصوصا في البلدان النامية من خلال توفير الدعم اللازم لها من الوكالات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛
- تعزيز التنسيق مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية بهدف الاستفادة من قواعد البيانات، والتأكيد على التنسيق بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وبين الكيانات المحلية الأخرى المنتجة للبيانات.

5- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: الخطوات العملية

أخذا بعين الاعتبار كل هذه الإكراهات والتحديات، يشهد النظام الإحصائي بالمغرب تحولات أساسيا يمكن تلخيصها في ما يلي:

1.5- على المستوى المؤسساتي والتنظيمي:

- تحديث القانون المنظم للدراسات الإحصائية لجعله يتناسب مع متطلبات المرحلة الآنية والمستقبلية؛
- خلق مجلس وطني للإحصاء لتعزيز التنسيق ومأسسته في مجال المسوحات والدراسات الإحصائية بين مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني بهدف تفادي الازدواجية والتخفيف من العبئ الإحصائي على الأسر والمقاولات وترشيد الموارد البشرية والمالية؛

5- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: الخطوات العملية

- ملائمة هياكل المندوبية السامية للتخطيط مع الوضع الحالي (12 جهة)؛
- مأسسة تبادل المعلومات الناتجة عن المسوحات الإحصائية فيما بين مكونات النظام الإحصائي الوطني.

2.5- الشراكة والاستفادة من التجارب على المستويين الوطني والدولي

1.2.5- على المستوى الوطني:

أ- الشراكة مع مؤسسات وطنية (الجامعات، مراكز البحث، قطاعات حكومية، منظمات مهنية، منظمات المجتمع المدني، الخ.) لتبادل المعلومات والقيام بدراسات ومسوحات بصفة مشتركة، والتبادل العلمي والتقني بين خبراء هذه المؤسسات والمندوبية السامية للتخطيط

5- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: الخطوات العملية

2.2.5- على المستوى الجهوي والدولي:

عقد شراكات مع منظمات دولية ومؤسسات إحصائية أجنبية لتبادل الخبرات والاستفادة من تجاربها. ويتعلق الأمر ب:

أ- المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية

تهدف هذه الاتفاقية إلى

- تطوير مشاريع تعاون محددة تستهدف الدعم في تصميم وتنفيذ المشاريع التي تؤدي إلى نتائج ملموسة؛
- تحديد الإجراءات التي بإمكانها تحسين عملية الإنتاج الإحصائي .
- تقاسم الأفكار والتجارب من خلال تنظيم ورشات عمل مشتركة حول مواضيع محددة .

5- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: الخطوات العملية

- تدخل المعهد لتسهيل عقد علاقات تعاون مع مؤسسات البحث الفرنسية الأخرى؛
- إشراك خبراء المندوبية في نقل الخبرات إلى باقي دول المغرب العربي وإفريقيا الناطقة بالفرنسية؛
- تنسيق المواقف على الصعيد الدولي.

ب- البنك الدولي

تهدف اتفاقية التعاون مع البنك الدولي إلى:

-تعزيز التعاون بين المؤسستين في مجال تحليل معطيات المسوحات على أساس فرق مشتركة؛

5- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: الخطوات العملية

- مساهمة أطر المندوبية الذين أشرفوا على إنجاز هذه البحوث في مختلف مراحل إعداد هذه الدراسات؛

تعزيز نقل المعرفة والأدوات التي تم تطويرها من قبل البنك الدولي إلى أطر المندوبية؛

- دعم التفكير الذي تعتزم المندوبية إطلاقه بشأن استخدام البيانات الضخمة للأغراض الإحصائية؛

- تقديم الدعم لإنجازاستراتيجية لتطوير الإحصاءات في المندوبية وعلى الصعيد الوطني.

5- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: الخطوات العملية

3.5- تحسين وضمان جودة المنتوج الإحصائي

عقدت المندوبية السامية في هذا الإطار اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي تهدف إلى دعم المندوبية السامية للتخطيط لإنشاء إطار وطني لضمان الجودة الإحصائية وفق أفضل الممارسات المعمول بها بدول الاتحاد. ويشتمل هذا المشروع على عدة مراحل تخص:

-دراسة الفرق بين الإطار المغربي القانوني والمؤسسي في مجال الإحصاء ومتطلبات تشريعات الاتحاد الأوروبي وأفضل الممارسات الأوروبية؛

- القيام بتشخيص تنظيمي وتقني للعمل الإحصائي بالمندوبية؛

- القيام بدراسة مقارنة مؤسساتية ووظيفية.

5- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: الخطوات العملية

4.5- توفير إطار وطني للتنمية المستدامة تركز على أهداف التنمية المستدامة

عقدت المندوبية السامية في هذا الإطار اتفاقية تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بهدف اقتراح الخطوط العريضة لإطار وطني للتنمية المستدامة يدمج أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تعزيز التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وسيدعم هذا المشروع إنشاء نظام لرصد وتقييم تحقيق أ.ت.م.كما سيمكن الجهات الفاعلة، وطنيا ومحليا، من التوفر على إطار خاص للتنسيق وتتبع تحقيق الأهداف 17 للتنمية المستدامة. كما سيمكن المشروع من تعزيز الإلتقائية بين تدخلات الجهات الفاعلة المؤسسية، وبناء القدرات لدى الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

5- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: الخطوات العملية

وفي هذا الإطار سيتم إنجاز الأنشطة التالية :

- عقد مناظرة وطنية بشراكة مع وزارة الخارجية والمندوبية السامية للتخطيط حول سبل تتبع وإنجاز أهداف التنمية المستدامة؛

- إنجاز بحث حول تصور السكان والمجتمع المدني لأهداف التنمية المستدامة وتحديد أولويات المجتمع في هذا المجال. وسيعتمد هذا المسح على استمارتين، تخص الأولى الأسرة والثانية الشخص المبحوث، بالإضافة إلى لائحة يمكن للمبحوث، من خلالها، بتحديد الأولويات في مجال التنمية المستدامة انطلاقا من تصورته في هذا الميدان.

5- آفاق التحول في النظام الإحصائي الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات: الخطوات العملية

على صعيد آخر، ولتقييم قدرات النظام الإحصائي الوطني على تلبية الحاجيات من المعلومات والمؤشرات الإحصائية لما بعد 2015 تم القيام بما يلي:

- دراسة لائحة المؤشرات المطلوبة؛
- جرد المعلومات اللازمة لحسابها؛
- التنسيق مع مكونات النظام الإحصائي الوطني لمعرفة ما هي المعلومات المتوفرة وآفاق العمل لتحضير ما هو غير متوفر,

شكرا على حسن انتباهكم